– تساهم شركات التمويلات المتخصصة المدروسة في الحفاظ على الأداء الاقتصادي عند مستوى يخلق قدرة على التمويل لمختلف المشاريع الاقتصادية ما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1-ALC. (2021). NOUS PRODUIT. https://arableasing-dz.com/produits/.

2-ASICOM. (2021). activiter de l 'entreprise . http://www.asicom.dz/index.php/ar/2018-01-02-22-00-44.

3-eldjazair-istithmar. (2021). persentation de l'entreprese . https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=3&lang=ar.

4-, R. (24 février 2021). Le marché du leasing en Algérie. REPORTERS: SITE :https://www.reporters.dz/le-marche-du-leasing-en-algerie/.

5-SOFINANCE. (2021). Présentation. SITE: https://sofinance.dz/presentation/.

6-Sofinance, (2021). sofinance en chiffre. الموقعhttps://sofinance.dz/sofinanceenchiffre.

7-أحمد شفيق الشادلي. (2004).الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. منشورات صندوق النقد العربي.

8-الجريدة الرسمية. (24 جوان 2006). قانون رقم 09-11 .

9-الجريدةالرسمية. (1996/01/14). قانون الإعتماد الإيجاري (المجلد العدد3). الأمر رقم 09/.96

10-الجزائرايجار. (2021). معلومات عامة. https://asicom.dz/index.php/ar/edi-spa-2

11-دراجي كريمو. (سبتمبر 2013). شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات – دراسة حالة الجزائر-العدد09: مجلة الاقتصاد الجديد.

12-عبد النبي اسماعيل الطوخي. (بلا تاريخ). التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة. أسيوط، مصر: كلية التجارة جامعة الموقع:https://www.kantakji.com/management

13-محمد براق. (2012). الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،يومي19/18 أفريل

14-مؤسسةFINALEP. (2021). أرقامنا الرئيسية. الموقع :
https://www.finalep.dz/wp-content/uploads/2020/10/chiffres.png

مجلة التّحليل الاقتصادي ودراسات التّنمية
المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة -
ISSN : 2830 - 862X
المجلد: 01 العدد: 02 ديسمبر 2022 م الموافق لـ: جمادى الأولى 1444 هـ

تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي

Analysis of the role of financial soundness indicators to insure financial stability in Arab banking sector

فريدة موهوب[1]
Farida Mouhoub
أستاذة محاضرة –أ–
جامعة قسنطينة 2–الجزائر –
farida.mouhoub@univ-constantine2.dz

صندرة لعور
Sandra Laouar
أستاذة محاضرة –أ–
جامعة قسنطينة 2–الجزائر –
sandra.laouar@univ-constantine2.dz

الملخص:

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من أكبر اهتمامات الهيئات الدولية في ظل نظام نقدي دولي جديد، من خلال العمل على مواجهة مجموعة المخاطر والأزمات المالية التي تهدد ذلك الاستقرار. وعليه يهدف بحثنا أساسا إلى عرض تطور مؤشرات السلامة المالية التي تخص القطاع المصرفي العربي، وتحليل دورها من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع. حيث تم الاعتماد على أهم البيانات والاحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد العربي وفقا لتقريره الأخير لسنة 2019، مع التعرض إلى أهم التحديات التي يواجهها القطاع. تشير نتائج الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العربي يعتبر مستقرا لحد ما وقادرا بشكل عام على تحمل الصدمات، بالنظر إلى مستويات رأس المال الجيدة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس جهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع والاستقرار المالي، في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة العربية. غير أن القطاع لا يزال يواجه

[1]– فريدة موهوب، farida.mouhoub@univ-constantine2.dz

العديد من التحديات فيما يخص تحسين الأداء وتطوير البنية التحتية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السلامة المالية، القطاع المصرفي العربي، الاستقرار المالي.

Abstract:

Achieving financial and monetary stability is one of the biggest concerns of international bodies in light of a new international monetary system, by working to confront a set of financial risks and crises that threaten that stability. Accordingly, our research aims mainly to present the development of financial soundness indicators related to the Arab banking sector, and to analyse them in order to ensure the achievement of financial stability at the sector level. Where the reliance was on the most important data and statistics provided by the Arab Monetary Fund report of 2019, according to its latest report, with exposure to the most important challenges facing the sector. The results of the study indicate that the Arab banking sector is considered to be stable to some extent and generally able to withstand shocks, given the good levels of capital, asset quality and profitability, which reflects the efforts of the regulatory authorities to ensure the financial stability, in light of the circumstances surrounding the Arab region. However, the sector still faces many challenges in terms of improving performance and developing infrastructure and legislation in accordance with international standards.

Key words:
financial soundness indicators, Arab banking sector, financial stability.

1. مقدمة:

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من أكبر اهتمامات الهيئات الدولية في ظل نظام نقدي دولي جديد، فبالنظر إلى تداعيات مختلف الأزمات المالية التي مست النظام المالي العالمي، وما خلفته هذه الأخيرة من آثار سلبية تطلب الأمر إلى زيادة الاهتمام بالقواعد الاحترازية الدولية من خلال تتبع تطور مؤشرات السلامة المالية، والعمل على وضع السياسات الرقابية المناسبة كونها المسؤولة عن ضمان تحقيق الاستقرار المالي. حيث تتجلى أهمية الاستقرار المالي في تفادي الخسائر التي يمكن أن تترتب عن عدوى الأزمات المالية، من جراء إفلاس العديد من المؤسسات المالية والبنكية، ومن ثم المساس بباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما ينتج عنه من تكاليف عالية. نظرا لمكانة النظام المالي داخل أي اقتصاد وأهميته ودوره في الوساطة المالية، ولقد تبين بتتبع الأزمات المالية الأخيرة وجود علاقة ارتباط قوية بين كل من الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، على اعتبار أن تحقق أحدهما يزيد من فرص تحقق الآخر. ومنه تتضح أهمية قياس مؤشرات السلامة المالية باعتبارها معيارا يستند إليه أصحاب القرار من السلطات المالية والنقدية، فيما يتعلق بدورها وعملها على تجنب الأزمات المحتملة أو لغرض مواجهتها وضمان الاستقرار المالي بشكل عام، أو بالنسبة لمسيري المؤسسات المالية والبنكية فيما يخص التسيير الجيد للمخاطر على مستوى تلك المؤسسات. وعليه يهدف بحثنا أساسا إلى عرض تطور مؤشرات السلامة المالية التي تخص القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2018)، وتحليل دورها من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع. وفي هذا الصدد، نطرح التساؤل الرئيس لبحثنا على النحو التالي:

فيما يتمثل دور مؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل **التساؤلات الفرعية** التالية:

- فيما تتمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي؟
- ماهي أهم مؤشرات السلامة المالية المعتمد عليها؟
- كيف كان تطور مؤشرات السلامة المالية في القطاع العربي خلال الفترة الأخيرة؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي؟

ويتم إبراز **الهدف الأساسي** من هذه الورقة البحثية من خلال النقاط التالية:

- عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية؛
- عرض تطور مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العربي خلال الفترة الأخيرة؛
- تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي خلال الفترة الأخيرة؛
- تحديد وحصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي.

للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال المحور الأول الذي يضم المفاهيم النظرية، وبالاعتماد على بعض الاحصائيات والتقارير، التي تفيدنا في عرض تطور مؤشرات السلامة المالية وتحليل دورها في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2013-2018)، والمقدمة أساسا من طرف صندوق النقد العربي.

وعليه نقوم بتقسيم البحث إلى محورين أساسيين، المحور الأول يخص المفاهيم النظرية حول الاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطور مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العربي.

2. المفاهيم النظرية حول الاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية:

تعددت المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي أو بمؤشرات السلامة المالية، وعليه نتطرق من خلال هذا المحور إلى كل من مفهوم الاستقرار المالي من خلال التطرق لتعريفه وأهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي. بالإضافة إلى تحديد أهم مؤشرات السلامة المالية.

1.2. مفهوم الاستقرار المالي:

يشمل الاستقرار المالي أساسا النظام المالي، هذا الأخير الذي يتكون من مجموع المؤسسات التي تقوم بتوجيه الأموال من أصحاب الفائض نحو أصحاب العجز بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الوساطة المالية. ومن خلال هذا العنصر نعرض تعريف الاستقرار المالي ومختلف العوامل المؤثرة فيه.

أ. تعريف الاستقرار المالي:

يمكننا التطرق لبعض التعاريف التي تخص الاستقرار المالي والذي يعتبره البعض الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي، وعلى اختلاف الآراء في تحديد تعريف أو مفهوم الاستقرار المالي، نقدم بعضا منها فيما يلي:

يمكن تعريف الاستقرار المالي بشكل مبسط كونه: "الوضع الذي لا يكون فيه النظام المالي غير مستقرا"، بمعنى آخر: "هو الوضع الذي تكون فيه المكونات الثلاث للنظام المالي والمتمثلة في المؤسسات المالية، الأسواق المالية والبنية التحتية مستقرة". (Benddine & Latrech, 2018, p. 349)

وأشار "مايكل فوت– Michael Foot" إلى أن الاستقرار المالي يمثل: "الاستقرار النقدي مع تقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي، بالإضافة إلى الثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد، مع عدم وجود تغيرات في الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية في الاقتصاد".

كما يرى "شينازي- Shinasi" أن: "النظام المالي يكون في حالة استقرار إذا تمكن من تسهيل أداء الاقتصاد، والتخلص من الاختلالات المالية الناتجة عن التطور الطبيعي أو الناتجة عن أحداث سلبية غير محتملة"، بمعنى آخر،إذا تمكن النظام المالي من تسهيل تخصيص الموارد الاقتصادية مع ضمان فعالية العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها...)، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المالية وإدارتها، كل ذلك حتى وإن كان هناك صدمات خارجية أو اختلالات. (J.Shinasi, 2004, p. 08)

وهناك من يرجح الرأي إلى التمييز بين حالة عدم الاستقرار المالي والأزمات المالية هذه الأخيرة التي تمثل حدث ينتج عنه خسائر كبيرة أو تعثر للمؤسسات المالية، كما يترتب عنه اختلالات كبيرة تمس الاقتصاد الحقيقي، بينما يعرف عدم الاستقرار المالي، على أنه: "الحالة أين يكون فيها للصدمات العادية أثر كبير على النظام المالي، مما ينتج عنه الأزمة المالية، بمعنى أن عدم الاستقرار المالي يعبر عن هشاشة النظام المالي أو عدم صلابته". (Claudio & Drehman, 2009, p. 02)

أما الاقتصادي "ميشكين- Mishkin" فقد ربط الاستقرار المالي بعدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال ومدى تأثيره عليه، وفي سياق مغاير عرف الاقتصادي "كروشات-Crochett" عدم الاستقرار المالي والمصرفي بأنه: "الوضع الذي ينخفض فيه الأداء الاقتصادي عن مستواه الأصلي، بحيث تكون هناك زعزعة للثقة في مؤسسات النظام المالي بوجه عام والمصرفي بوجه خاص، كونها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها باستمرار ودون مساعدات خارجية (حكومية)، مع وجود تقلبات حادة في الأسعار في الأسواق المالية والمصرفية قد لا تعكسها حقيقة الأسس الاقتصادية". (بن الدين و مطاي، 2019، صفحة 92)

ومع تعدد التعاريف إلا انها تتقارب في أن معظمها يركز على وظائف النظام المالي وعلى الصدمات التي تعطل سير عمل النظام المالي، بالإضافة إلى مدى مرونته في مواجهة تلك الصدمات وتصحيح الاختلالات. (مناع و لعرابة، 2014، صفحة 224)

مما سبق، نعتبر حالة استقرار النظام المالي هي تلك الحالة التي يقوم فيها النظام المالي بدور الوساطة المالية وتوزيع المخاطر، مع ضمان الكفاءة والفعالية في ذلك لتجاوز أي تقلبات أو اختلالات مالية أو حتى اقتصادية بشكل عام، يمكنها التأثير على كل من التوازن المالي والاقتصادي.

ب. العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي:

توجد عدة عوامل تؤثر في استقرار الأنظمة المالية لأية دولة، بحيث تجعلها سريعة التأثر وأكثر عرضة للصدمات والتقلبات المالية والاقتصادية، وعلى العموم فكل أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والبنكية أو الأسواق المالية، تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر في استقرار النظام المالي. حيث اختلفت الأدبيات المالية في تصنيف تلك المخاطر، فهناك من يصنفها إلى مخاطر نظامية (systematic risks) وأخرى غير نظامية والتي يمكن تفاديها من خلال تنويع المحفظة. كما يتم تصنيف المخاطر إلى مخاطر تشغيلية وأخرى مالية تشمل هذه الأخيرة أساسا كلا من مخاطرة السيولة ومخاطرة عدم الملاءة أو كفاية رأس المال ومخاطرة الائتمان أو عدم السداد والمخاطر السوقية (مخاطرة سعر الفائدة، مخاطرة سعر الصرف).

من جهة ثانية، يمكن للعوامل الخارجية التي تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية أو حتى السياسية منها أن تشكل مخاطرة تؤثر في استقرار النظام المالي. بينما نلخص بعض العوامل المؤثرة الأخرى فيما يلي: (الشاذلي، 2014، صفحة 04)

- ✓ سهولة وسرعة انتشار عدوى الانهيار بين مؤسسات النظام المالي مما يعرض النظام المالي بأكمله للمخاطرة بمجرد حدوث اضطراب بأحد مكوناته؛
- ✓ ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي بواسطة عدد من القنوات التي تنقل أثر الصدمات المالية للقطاع الحقيقي؛
- ✓ إمكانية تعرض المتعاملين لمخاطر عدم تماثل المعلومات، مما يسبب خسائر كبيرة لهم نتيجة اتخاذ قرار استثماري في ضوء معلومات غير واقعية وفي بعض الأحيان مضللة.

2.2. مؤشرات السلامة المالية:

هناك من يميز بين المؤشرات المعتمدة من خلال مختلف الهيئات المالية والمصرفية إلى مؤشرات الحيطة الكلية والتي تخص مؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالنظام المالي (معدل التضخم، أسعار الفائدة والصرف، مؤشرات ميزان المدفوعات...)، يكون هدفها الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها. بالإضافة إلى مؤشرات الحيطة الجزئية أو ما يعرف بمؤشرات السلامة أو الصلابة المالية، هذه الأخيرة التي تهتم بتقييم الأداء على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، وتحديد نقاط الضعف والقوة لديها من أجل مواجهة المخاطر وضمان سلامتها. ويتم الفصل بين أهم مؤشرات السلامة المالية، حيث هناك مؤشرات متعلقة بالسيولة والملاءة، وأخرى متعلقة بمؤشرات الربحية كما يلي:

أ. مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالسيولة والملاءة:

تختلف مؤشرات السيولة المحسوبة على حسب الغرض منها، ونظرا لكون معظم الأزمات يرجع سببها لنقص في السيولة لدى المؤسسات المصرفية، زاد الاهتمام بمراقبة سيولة تلك المؤسسات بالاعتماد أساسا على بعض نسب السيولة، أهمها:

- ✓ **نسبة السيولة القانونية:** تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات المالية لتحليل وتقييم سيولة البنك، فهي تساعد على تحديد قدرته على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحسب هذه النسبة بقسمة الأصول النقدية والأصول شبه النقدية على حجم الودائع بالبنك.
- ✓ **نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول:** تعتبر من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى.

ننوه إلى أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة، كلما دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي.

- ✓ **نسب جودة الأصول:** وتشمل عدة نسب تمثل مقياسا لمخاطر القرض، أهمها **نسبة الديون المتعثرة/إجمالي الديون،** حيث أن معظم مخاطر العسر المالي لدى المصارف تنتج عن عدم جودة الأصول وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة، وعليه تكون العلاقة عكسية بين هذه النسبة والاستقرار المالي، فكلما انخفضت كلما دل ذلك على تحسن مستوى الاستقرار المالي لدى المصارف. بالإضافة إلى **نسبة تغطية مخصصات القروض/ إجمالي القروض،** بينما تكون العلاقة طردية بين هذه النسبة والاستقرار المالي، فكلما ارتفعت كل ما دل ذلك على مستوى جيد من الاستقرار المالي.

أما فيما يخص **الملاءة** أو ما يسمى بكفاية رأس المال فتعرف على أنها: "قدرة الفرد أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية". (Peyrard & Peyrard, 2001, p. 231)، ويعتمد تقييم ملاءة رأس مال البنك على نسبة محددة، تجعل رأس المال كافيا لتحقيق الثقة لكل من المودعين والدائنين، وكذلك السلطات النقدية المشرفة على مراقبة البنوك. تم تحديد نسبة الملاءة أو ما يعرف بنسبة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية لجنة بازل

لعام 1988، بحد أدنى قدره 8%، وهو يعتبر معيارا دوليا يدل على متانة المركز المالي للبنك وقدرته على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المحتملة ومن ثم امتصاص الخسائر، حيث يتم حساب قيمته بقسمة **قيمة الأموال الخاصة على الأصول المرجحة بالمخاطر**.

ولقد شهد معامل الملاءة المفروض من قبل لجنة بازل الدولية، العديد من التعديلات فجاءت مقررات بازل II ثم بازل III، تهدف كلها إلى تعزيز قدرة ونوعية رأس المال المصارف. وعليه تمت إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية، وأصبحت نسبة الملاءة تقدر بنسبة 10.5%. تجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثيرا إيجابيا على الاستقرار المالي.

ب. مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بالربحية:

تعرف الربحية أو المردودية على أنها: "قدرة البنك على تحقيق الربح، فهي تحدد على أساس نسب مالية مأخوذة من الميزانية وحسابات النتائج الخاصة بالبنك". (Pupion, 2000, p. 66)

ويعتبر تحقيق الربح الهدف الأساسي لكل مؤسسة مالية أو مصرفية، حيث تسمح مؤشرات الربحية بقياس مدى كفاءة إدارة المصرف على تحقيق الربح على الموجودات أو الأصول وعلى حقوق الملكية، فهي تمثل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين. (الربيعي و عبد الحسين راضي، 2011، صفحة 147)

✓ **العائد على الموجودات أو الأصول:** ويمثل نسبة **النتيجة الصافية/إجمالي الموجودات** تمثل هذه النسبة العائد المتوسط لإجمالي الأصول، حيث تستخدم للحكم على كفاءة البنك في استخدام الأموال المقترَضة، أي يقيس قدرة البنك على الحصول على استخدام أمثل للأصول المقترضة وتحقيق أكبر عائد. (Pupion, 2000, p. 66)

✓ **العائد على حقوق الملكية**:ويمثل نسبة **النتيجة الصافية/حقوق الملكية**، تضم الأموال الخاصة كلا من رأس المال والاحتياطيات، والأرباح غير الموزعة، ويعبر عنها أيضا بحقوق الملكية. وتعتبر نسبة العائد أو المردودية المالية من أهم النسب المعمول بها، فمن وجهة نظر المساهمين، تمثل العائد على استثمار أموالهم في نشاط البنك. لكن يجب توخي الحذر في الحكم عليها لأن ارتفاعها قد يعكس عدم كفاية الأموال الخاصة بدلا من مردودية عالية.

نشير إلى أنه كلما زادت نسب العائد كلما انعكس ذلك بالإيجاب على مستوى الاستقرار المالي.

3. تطور وتحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العربي:

نقوم بعرض تطور مؤشرات السلامة المالية التي تخص القطاع المصرفي العربي، وتحليل دورها من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع. حيث تبرز أهمية القطاع المصرفي العربي، من خلال دوره في توفير التمويل داخل الاقتصاد لدعم مختلف القطاعات ويحتل القطاع المصرفي في الدول العربية مكانة كبيرة ضمن النظام المالي بالمقارنة بالأسواق المالية، باعتبارها اقتصاديات استدانة نظرا لزيادة نسبة موجودات القطاع في معظم الدول العربية عن 80% تقريبا من موجودات النظام المالي، على اختلاف اقتصاداتها وأنظمتها المصرفية.وتجدر الإشارة، إلى أن تلك الموجودات عرفت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2018 حيث كان التوزيع النسبي لها لصالح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات السعودية، قطر) بنسبة 64،4% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي والتي بلغت 3،408 مليار دولار أمريكي.

تم الاعتماد على البيانات والاحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد العربي وفقا لتقريره الأخير لعام 2019 تحديدا خلال الفترة (2013-2018)، والتي تم الحصول عليها من الاحصائيات المجمعة للمصارف العربية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا مصر، المغرب، موريتانيا، مع التطرق إلى أهم التحديات التي يواجهها القطاع.

1.3. تحليل دور مؤشرات السيولة والملاءة في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي:

من خلال هذا العنصر نقوم بتتبع أولا تطور المؤشرات الخاصة بالسيولة كنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسب جودة الأصول، نفس الشيء بالنسبة لنسب الملاءة لنتمكن من تحليل دورها في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي في الفترة الأخيرة.

أ.تحليل دور مؤشرات السيولة في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي

تعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب المستخدمة، وبتتبع تطورها خلال الفترة الأخيرة شهدت النسبة مستويات جيدة، تراوحت بين 27,3% مع نهاية سنة 2018 و 32% في سنة 2014. كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 01: تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي العربي للفترة (2013-2018)

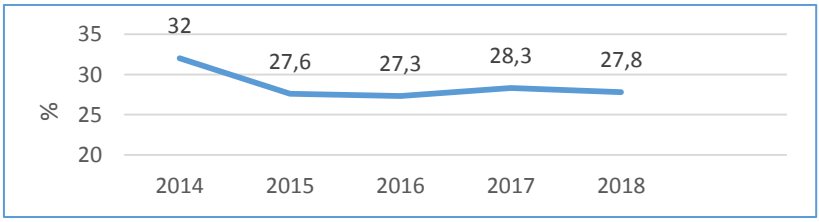

المصدر:صندوق النقد العربي،"تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019،ص59

لقد كانت أعلى نسبة للمصارف الليبية حيث بلغت 67,9%، بعدها المصارف العراقية والأردنية بنسب بلغت 46,1% ونسبة 43,3% على التوالي، بينما سجلت أدنى نسبة لدى المصارف العربية بالمصارف التونسية والتي بلغت 4,5%، ويرجع انخفاض النسبة إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة حيز التنفيذ في جانفي 2015، حيث تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في بسط النسبة (أذونات الخزينة والأرصدة النقدية) (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 59)

نشير إلى أن عدد من الدول العربية بدأت في تطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر، بحيث تعزز كلا من النسبتين من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، فتقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك عل الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. أما نسبة صافي التمويل المستقر المتاح فتهدف إلى التحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة التمويل المستقر المطلوب.

أما فيما يتعلق **بنسب جودة الأصول** لدى المصارف العربية، فالملاحظ أن متوسط نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون كانت مقبولة لدى القطاع المصرفي العربي، بالرغم من ارتفاعه في سنة 2018 حيث بلغ المتوسط نسبة 6,8% مقابل 6,5% في نهاية سنة 2017، وقد يرجع سبب الارتفاع مع نهاية سنة 2018 إلى بداية عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، هذا الأخير الذي يساهم في تعزيز ملاءة البنوك والتحوط ضد الصدمات، بفضل المخصصات الإضافية المفروضة والتي تأخذ بالاعتبار البعد التنبؤي للخسائر بما فيه البعد الاقتصادي، من أول عملية منح القرض حيث يمثل هامش تحوط إضافي. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 54)

أما فيما يتعلق بنسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض فقد ارتفع متوسط النسبة بشكل واضح ليصل إلى حوالي 93,1% في نهاية سنة 2018 مقابل 84,4% في سنة 2017، وكما سبق وأن ذكرنا بحكم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي يتم تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان، ومنه يتم تعزيز الاستقرار المالي، والجدول أدناه يمثل تطور نسبة مخصصات القروض:

شكل رقم 02: تطور نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي العربي للفترة (2013–2018)

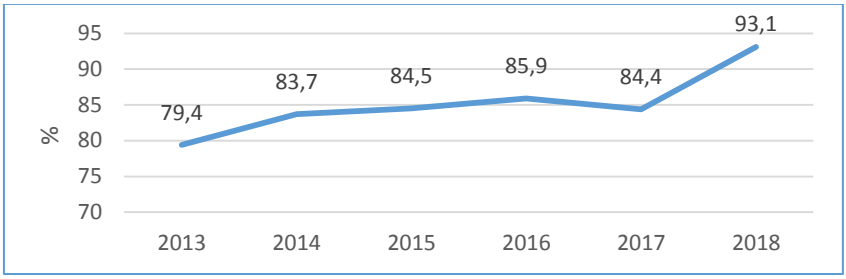

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، ص56.

من خلال نسب تغطية مخصصات القروض بالنسبة لكل بلد، سجلت أعلى نسبة لدى المصارف الكويتية حيث بلغت 254% في نهاية سنة 2018، تليها المصارف العمانية ثم الإماراتية بنسب 120% و 105% على التوالي، بينما سجلت المصارف التونسية أدنى نسبة حيث بلغت 56,5%. تجدر الإشارة إلى أن انخفاض النسبة يدل على عدم قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الناتجة عن عدم الانتظام في سداد القروض، من ناحية أخرى فإن تكوين المخصصات بشكل مبالغ فيه قد يعطي انطباعا غير ملائما وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الائتمان، كما قد يحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 56)

ب.تحليل دور مؤشرات الملاءة في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي:

أولت السلطات الرقابية والمصارف العربية لكفاية رأس المال بدعمها لقواعدها الرأسمالية، مما يعكس تحسن هذه الأخيرة على طول الفترة (2013-2018)، بغرض المحافظة على سلامة الأوضاع المالية للمصارف وحمايتها من أية تقلبات أو مخاطر مستقبلية حيث بينت الأرقام المجمعة زيادة رأس مال المصارف العربية مجتمعة لتصل إلى 385,5 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018، مقابل ما قيمته 373,4 مليار دولار في نهاية سنة 2017، أي ما يعادل نسبة نمو تقدر بحوالي 3,2%، بينما بلغت نسبة نمو القواعد الرأسمالية في نهاية 2013 تقدر بحوالي 26,9%، حيث شكلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته 69,8% من إجمالي القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي.

أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العربي، فعلى العموم تميزت بنوع من الاستقرار خلال الفترة (2015-2017)، كما تعتبر أعلى من تلك المطبقة دوليا (10,5%) حسب معيار بازل III، مما يعكس الملاءة الجيدة ويعزز من قدرة تحمل المخاطر المحتملة وضمان الاستقرار المالي. فقد بلغ متوسط النسبة في سنة 2018 حوالي 17% مقابل 16,5% في سنة 2017، والشكل الموالي يمثل تطور النسبة خلال الفترة (2013-2018):

شكل رقم 03: تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي العربي للفترة (2013-2018)

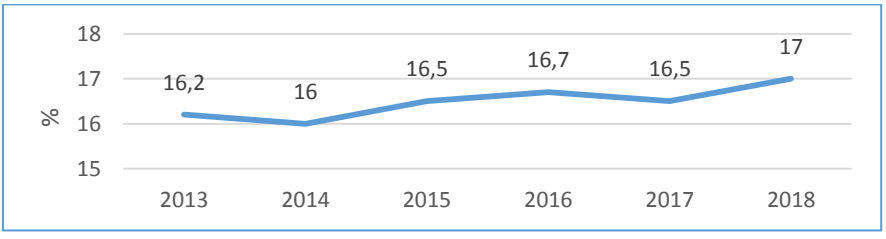

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، ص58.

تجدر الإشارة إلى أن المصارف السعودية والبحرينية احتلت المرتبة الأولى والثانية بنسبة كفاية رأس المال بلغت 20,5% و 18,9% على التوالي في سنة 2018، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية والتونسية، حيث بلغت 14,7% و 11,7% على التوالي. غير أن تلك النسب تتجاوز النسبة المطبقة دوليا وفق مقررات بازل III. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 58)

2.3. تحليل دور مؤشرات الربحية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي:

تشمل مؤشرات الربحية أهم نسبتين للقياس، تقوم بقياس مدى كفاءة إدارة المصرف على تحقيق الربح على الموجودات أو الأصول وعلى حقوق الملكية.

أ. معدل العائد على الموجودات:

حافظت معدلات العائد على الموجودات على نسب تتراوح بين1,23%و1,55% كما هو مبين في الشكل أدناه، وهي تعتبر نسب مقبولة رغم الظروف والتحديات التي واجهتها المصارف العربية، مما يدل على قدرة إدارات القطاع المصرفي عموما على توظيف مصادر أمواله وإدارة موجوداته بشكل فعال. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 61)

شكل رقم 04: تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي للفترة (2013–2018)

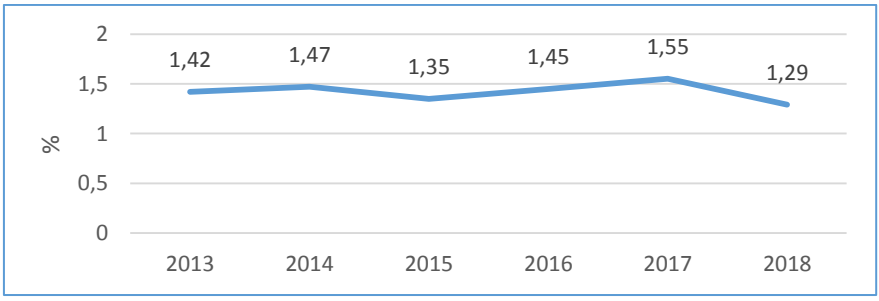

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، ص62.

نشير إلى أن المصارف السعودية قد حققت أعلى نسبة للعائد على الموجودات قدرت بنسبة 2.1%، بينما جاءت المصارف القطرية والعمانية في المرتبة الثانية والثالثة، حيث بلغت نسب العائد على الموجودات لديها 1,6%. أما أدنى نسبة فحققتها المصارف العراقية بنسبة 0,6%.

ب. معدل العائد على حقوق الملكية:

حافظ القطاع المصرفي العربي على متوسط مستقر لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2018)، حيث تراوح بين 12,59% ونسبة 13,86% كأعلى نسبة حققت في سنة 2016 كما هو موضح في الشكل أدناه، وهو ما يعبر عن مستويات موجبة وجيدة تعكس الأداء الجيد للمصارف العربية وفاعليتها في استخدام رأسمالها، مما يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر المحتملة مستقبلا.

شكل رقم 05: تطور معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي العربي للفترة (2013-2018)

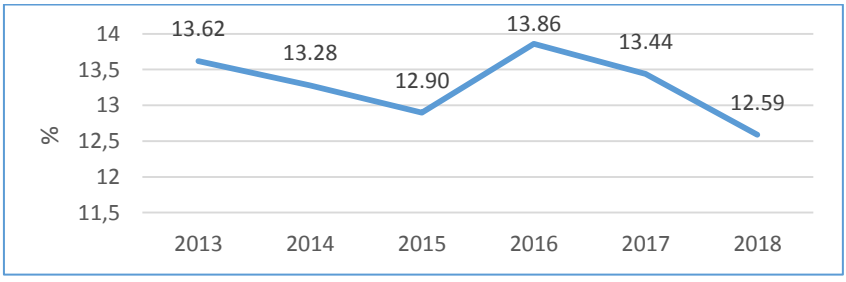

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، ص63.

تجدر الإشارة إلى أن المصارف المصرية قد حققت أعلى معدل 21,5% في نهاية سنة 2018، بينما جاءت المصارف الليبية والقطرية في المرتبة الثانية والثالثة بمعدلات 20,9% و 15,3% على التوالي، وكان معدل العائد على الأموال الخاصة في المصارف العراقية أدنى معدل يقدر بنسبة 4,8%. (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 63)

3.3. مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العربي وعلاقتها بمؤشر الاستقرار المالي:

نظرا لأهمية تقييم حالة النظام المالي لمواجهة المخاطر النظامية في الدول العربية وضمان استقراره، تعمل العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على إعداد وتطوير "مؤشر للاستقرار المالي"، والمتمثلة أساسا في البنك المركزي الأردني، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي العراقي، البنك المركزي التونسي، البنك المركزي العماني، البنك المركزي المصري والبنك المغربي. حيث نلخص أهمية هذا المؤشر القياسي في النقاط التالية: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 188)

- ✓ تكميم عملية تقييم سلامة النظام المالي من خلال مقاييس موضوعية؛
- ✓ تعزيز الشفافية والإفصاح، مع توفير المعلومات اللازمة للسوق والمتعاملين على مستوى النظام المالي؛
- ✓ السماح بعملية المقارنة بين الدول فيما يخص حالة نظامها المالي؛
- ✓ مراقبة تطور أهم المتغيرات ومقارنتها زمنيا؛
- ✓ يمثل أداة تعكس شفافية البنك المركزي من خلال توضيح أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

ننوه إلى أن هناك عدة متطلبات لبناء "مؤشر الاستقرار المالي"، أبرزها توفير قاعدة للبيانات تكون شاملة ودقيقة، تخص الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات،مما يتطلب الأمر تطوير هيكل مناسب لجمع البيانات مع مراعاة السرية التامة في استخدامها، بالإضافة إلى رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

ولقد تنوعت التجارب بين مختلف الدول في بناء "مؤشر الاستقرار المالي" الخاص بها مع تعدد المنهجيات المستخدمة من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية وكذلك الأوزان الترجيحية، مع مراعاة خصوصية النظام المالي والاقتصادي في كل بلد. وعلى العموم تبدأ العملية بتجميع مختلف المؤشرات والتي تتمثل أساسا في مؤشرات السلامة المالية، والتي تخص القطاع المصرفي كالسيولة وكفاية رأس المال والربحية، بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق رأس المال، يتم اختيارها ضمن إطار علاقتهما بالاستقرار المالي.

4.3. أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي:

يواجه القطاع المصرفي العديد من التحديات تختلف باختلاف طبيعة كل بلد عربي ووضعه الاقتصادي، وعليه سنركز في هذا العنصر على أهمها والتي تواجه القطاع المصرفي العربي وفقا لمتغيرات الساحة العالمية ومتطلبات الهيئات الدولية كما يلي:

- ✓ الإشراف الفعال على المستوى الجزئي على مستوى المؤسسات المصرفية بالدرجة الأولى وضمان تسيير جيد للمخاطر وفقا لأحدث التقنيات والأساليب، بالإضافة إلى التحدي الذي تواجهه السلطات الرقابية على المستوى الكلي بتبنيها للرقابة الاحترازية الكلية للحفاظ على الاستقرار المالي، والتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها؛
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي بالموازاة مع تعزيز قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة بحيث تتناسب مؤشرات السلامة المالية فيه مع المؤشرات الاقتصادية؛
- ✓ تحديث أنظمة الدفع ومواكبة آخر تطورات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بما يخدم إدارة المخاطر خاصة مخاطر القرض والسيولة، مع ضمان الشفافية في التعامل والسهولة في الاستخدام،والاهتمام بإجراء تعديلات على الإطار القانوني الذي يضبط مختلف عمليات ووسائل الدفع الحديثة؛

- ✓ تحسين أداء مكونات القطاع المالي لتواكب التطورات المتسارعة في المؤسسات الأخرى المشاركة في ذات القطاع، ومواجهة الأزمات التي يمكن أن تنتقل نتيجة العدوى من دولة أخرى في ظل الانفتاح بين المؤسسات المحلية والخارجية؛
- ✓ إعداد وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية التي تتسم بالشفافية والفعالية والعمل وفقا للمعايير الدولية التي تسعى إلى استحداثها مختلف المؤسسات المالية والدولية؛
- ✓ شكلت جائحة كوفيد19 تحديا جديدا أمام الأنظمة المالية على المستوى العالمي وحتى على مستوى الوطن العربي، حيث فرضت على المصارف المركزية الاجتهاد في المحافظة على تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، فمن جهة تسعى المصارف المركزية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى تقوم باتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الأفراد والشركات، لاسيما منها متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أدوات السياسة النقدية والاحتياطي النقدي الإلزامي، كما قامت بتعزيز نظام ضمان القروض دعما للقطاعات الإنتاجية.

خاتمة:

مما تقدم في هذه المداخلة بمحوريها يمكن عرض جملة من النتائج، نوردها على النحو الآتي:

– تمثل المخاطر بمختلف أنواعها والتي تتعرض لها المؤسسات المالية والبنكية أو الأسواق المالية أهم عامل مؤثر في استقرار النظام المالي، سواء كانت مخاطر نظامية أو غير نظامية؛

– يحتل القطاع المصرفي في الدول العربية مكانة كبيرة ضمن النظام المالي باعتبارها اقتصاديات استدانة، نظرا لزيادة نسبة موجودات القطاع في معظم الدول العربية عن 80% تقريبا من موجودات النظام المالي، على اختلاف اقتصاداتها وأنظمتها المصرفية؛

– شرع عدد من المصارف العربية في تطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر، بحيث تعزز كلا من النسبتين من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته. ولقد حققت المصارف العربية نسبة جيدة فيما يخص الأصول السائلة على مجموع الأصول؛

– تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية على طول الفترة (2013-2018) بغرض المحافظة على سلامة الأوضاع المالية للمصارف، كما تعتبر نسبة الملاءة أعلى من تلك المطبقة دوليا (10,5%) حسب معيار بازل III، مما يعكس الملاءة الجيدة ويعزز من قدرة تحمل المخاطر المحتملة وضمان الاستقرار المالي؛

– تم العمل على تطوير مقياس كمي يخص النظام المالي وسلامته يتمثل في "مؤشر الاستقرار المالي" من طرف بعض المصارف المركزية العربية، حيث يعتبر كأداة للإنذار المبكر بالأزمات المحتملة الوقوع، رغم اختلاف منهجيات حسابه من دولة لأخرى وفقا لنظامها المالي وطبيعة اقتصادها؛

– تشكل مؤشرات السلامة أو الصلابة المالية أو ما يعرف بمؤشرات الحيطة الجزئية بمختلف متغيراتها جانبا مهما في حساب "مؤشر الاستقرار المالي"، فهي تهتم أساسا بتقييم الأداء على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، وتحديد نقاط الضعف والقوة لديها من أجل مواجهة المخاطر وضمان سلامتها؛

– يعتبر القطاع المصرفي العربي مستقرا لحد ما وقادرا بشكل عام على تحمل الصدمات، بالنظر إلى مستويات رأس المال الجيدة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس جهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع والاستقرار المالي، في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة العربية؛

– لا يزال القطاع المصرفي العربي يواجه العديد من التحديات فيما يخص تحسين الأداء وتطوير البنية التحتية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكننا تقديم جملة من **الاقتراحات** تتمثل في:

– الاهتمام بإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات المالية والبنكية، والتي من شأنها ضمان سلامة القطاع المصرفي والمالي واتخاذ الإجراءات الرامية لتطويرها بصورة مستمرة؛

– تصميم سيناريوهات متعددة لإدارة الأزمات وقياس المخاطر، وذلك من خلال اعداد نظم احترازية للتأكد من كفاءة إدارة المخاطر؛

– التشجيع على اعتماد سياسات وقائية وعلاجية لتجنب حالة عدم الاستقرار المالي وانتقال آثار الاختلالات للقطاع الحقيقي؛

– العمل على إعداد منهجية لحساب مؤشر الاستقرار المالي بالنسبة للمصارف العربية التي لم تقم بذلك استنادا إلى تجربة ومنهجية المصارف العربية التي قامت بالعملية، هذه الأخيرة التي يجب عليها تطوير مؤشر الاستقرار المالي باستمرار، بالأخذ بالاعتبار تطور

القطاع المالي والبيئة الاقتصادية على مستوى كل بلد. ولما لا العمل مستقبلا على تطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي العربي.

قائمة المراجع:

- أحمد شفيق الشاذلي. (2014). "الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه". صندوق النقد العربي.

- أمال بن الدين، و عبد القادر مطاي. (2019). "تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي –دراسة تطبيقية حالة الجزائر–". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12(02)، الصفحات 90-105.

- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان، الأردن: اليازوري.

- ريمة مناع، ومولود لعرابة. (1ديسمبر, 2014). "أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي". مجلة دراسات اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2(العدد1)، الصفحات 217-249

- صندوق النقد العربي. (2019). "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019". مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تاريخ الاسترداد29 مارس2021 من www.amf.org

- Benddine, M. A., & Latrech, T. (2018, June). "Role of central banks after the 2008 financial crisis: Price stability and financial stability". AL-RIYADA For Business Economics, 04(02), 337-357.

- Borio Claudio ، و Mathias Drehman). December, 2009" .(Towards an operational framework for financial stability: "Fuzzy", measurement and its consequenses ."Central bank of Chile working paper.52-1 ،(544)

- J.Shinasi, G. (2004). Defining financial stability. IMF working paper.
Peyrard, M., & Peyrard, J. (2001). Dictionnaire de la finance (éd. 2eme). Paris: Vuibert.
- Pupion, P.-C. (2000). Economie et gestion bancaire. Paris: Dunod.